

مقطع جثة "خاشقجي" صلاح الطبيقي كيف تم تجنيده

كشف الدكتور خالد الجبرى، نجل الجنرال سعد الجبرى معلومات تذكر لأول مرة عن عن الطبيب الشرعى السعودى صلاح الطبيقي الذى قام بتفصيع جثة الكاتب الصحفى الراحل جمال خاشقجى فى مبنى قنصلية بلاده في إسطنبول في أكتوبر/تشرين أول 2018.

وروى "الجبرى" خلال مشاركته في "بودكاست" مع الدبلوماسي المصرى السابق والكاتب في صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، عزالدين شكري فشير كيف تم تجنيد "الطبيقي" و اختياره لهذه المهمة.

وقال خالد الجبرى موضحا بداعيات ظهور صلاح الطبيقي: "عندما نتخرج من كلية الطب في السعودية الكل يريد أن يصبح طبيب جلدية مثلًا أو جراح أو طبيب قلب، لأن هذه التخصصات تضمن أسلوب حياة أفضل وأجر أعلى"، مضيفاً أن "لا أحد يريد أن يصبح طبيب شرعى لأنه تخصم صعب وليس له أجرًا مجدداً".

وأوضح أنه بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، لم يكن هنالك أطباء سعوديين متخصصين في الطب الشرعى وأصبحت الحاجة ماسة لهذا التخصص لمكافحة الإرهاب والحصول على عينات الحمض النووي وما يشابه ذلك،

وفق قوله.

وكشف "الجبرى" ان ولي العهد السابق محمد بن نايف الذى كان يشغل منصب وزير الداخلية آنذاك، قام بتجنيد 5 حريجين وكان من بينهم صلاح الطبيقى.

وأشار إلى أنه كان أمراً صعباً إيجاد مكان جيد في الغرب لتدريبهم، موضحاً أنه في النهاية تم ابعادهم للجامعة غلاسكو في اسكتلندا.

وأوضح "الجبرى" أن أربعة من المبعوثين تركوا الدراسة ولم يتمكنوا من الإكمال، إلا أن صلاح الطبيقى بقي وتخرج بامتياز وعاد للسعودية، ليحصل لاحقاً على تدريب آخر في استراليا.

وكشف أنه بعد عودته من استراليا، ساعد "الطبيقى" في تطوير مختبر الطب الشرعي لهدف مكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أنه عمل ذلك لأهداف نبيلة وصحيحة.

ولفت "الجبرى" إلى أن "الطبيقى" أصبح بروفيسوراً، ودشن برنامج زمالة منذ عمله عام 2004 ودرّب فيه العديد من الأطباء.

وتطرق خالد الجبرى، إلى الخبر الذي ظهر عام 2018 والذي كشف قيام طبيب شرعى سعودى معروف بتقطيع أخيه المواطن، في إشارة لجمال خاشقji، موضحاً أن ما تم يكشف زيف الاصلاحات التي قام بها ولي العهد الحالى محمد بن سلمان.

وقال إن محمد بن سلمان قام بتحويل طبيب محترم إلى قاتل.

يشار إلى أن صلاح الطبيقى، البالغ من العمر 47 عاماً، كان أستاذ مشارك طب شرعى، ورئيس المجلس العلمي للطب الشرعى في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، كما يُعرف عن نفسه في حسابه الشخصى في موقع "تويتر"، وهو صاحب برتقة مقدم.

وكان "الطبيقى"، الذي يترأس قسم الأدلة الجنائية في إدارة الأمن العام السعودى، قد حصل على الماجستير من جامعة غلاسكو في إسكتلندا، وفي عام 2015 قضى 3 أشهر في معهد فيكتوريا للطب الشرعى في استراليا.

ولم يكن الرجل، المولود في مدينة جازان السعودية، اسمًا معروفةً خارج المملكة، قبل أن يصبح حديث الإعلام، عقب إقرار السعودية بمقتل خاشقجي، بعد نفي دام 18 يومًا؛ وذكرت شبكة "سي إن إن" أن طبيقي أعلن في 2014، عبر حديث لصحيفة "الشرق الأوسط" السعودية (مقرها لندن)، أنه وراء فكرة إنشاء "عيادات متنقلة"، والتي كانت حينذاك الأولى من نوعها على مستوى العالم، وتحتوي على تقنية حديثة يمكنها تشريح الجثث افتراضيًّا وإصدار النتائج في مدة زمنية لا تتجاوز سبع دقائق.

ووفقًا للتقارير صحافية عن تورطه في مقتل "خاشقجي"، فقد وصل صلاح الطبيقي مطار أتاتورك يوم اختفاء جمال خاشقجي 2 أكتوبر/تشرين أول 2018، وقالت وسائل إعلام تركية إنه كان يحمل معه منشار عظام لدى دخوله القنصلية السعودية في إسطنبول.

وكشفت صور كاميرات المراقبة أن طبيقي أقام في أحد فنادق تركيا، ثم غادرها على طائرة خاصة كانت قد أقلته قبل تسع ساعات إلى إسطنبول.

وكشفت مصادر تركية حينها، أن مدير الطب الشرعي في الأمن العام السعودي، صلاح الطبيقي، هو من تولّى عملية تقطيع جثة خاشقجي، بعد عمليّة قتلٍ لم تستغرق سوى 7 دقائق.

وبحسب المصادر، فإن "الطبيقي"، طلب من زملائه الاستماع للموسيقى أثناء تقطيع جثة خاشقجي، الذي قُتِل في مكتب القنصل الذي طُلب منه المغادرة، ليكمل الطبيقي عمله بتقطيع الجثة.

وأشارت المصادر التركية إلى أنه لم يجر أي تحقيق مع خاشقجي قبل قتيله، بل تعرض للشتم والضرب مباشرة، كما تمّ حقنه، وفقًا تسجيلات تمتلكها السلطات التركية.

وفي جلسة النطق بالحكم يوم 23 ديسمبر/كانون الأول 2019 بمحكمة جنيات الرياض، حكم كل من المتهمين ماهر عبد العزيز مطر، وتركي مشرف الشهري، ووليد عبد الله الشهري، وصلاح محمد الطبيقي، وفهد شبيب البلوي بالإعدام.

وحكم على منصور عثمان أبو حسين بالسجن عشر سنوات، وكل من مصطفى محمد المدنى وسيف سعد القحطاني بالسجن سبع سنوات.

أما المتهمون أحمد عسيري ومفلح شابع المصلح ومحمد سعد الزهراني، فلم تتوفر أدلة كافية على

مشاركتهم في الجرائم الموجهة إليهم، لذا فقد صدر قرار بمنعهم من السفر فقط.

وفي 7 سبتمبر/ أيلول 2020 صدر حكم نهاي في حق المتهمين الثمانية وهو الحبس.

وقضت محكمة جنيات الرياض على خمسة من المتهمين بالسجن لمدة عشرين عاماً، وعلى آخر بالسجن عشر سنوات، أما الاثنان الآخران فقد حكم عليهما بالسجن سبع سنوات.

وذكرت المحكمة أن أقارب المجنى عليه تنازلوا عن حقوقهم الشخصية في التقاضي وهو ما أدى إلى إغلاق ملف القضية بالحكم الصادر.